الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.3/35/12
13 November 1980
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الخامسة والثلاثون
اللجنة الثالثة
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، وموجهة
للأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طي هذا ، وثيقة تتعلق بالمساعدة الانسانية على الحدود الخميرية التايلندية ، راجيا أن تتكرموا بالعمل على توزيع هذه المذكرة وهذه الوثيقة كوثيقة رسمية للجمعية العامة تحت البند ١٢ من جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين .

(توقيع) ها فان لو
السفير ،
الممثل الدائم

عملية المساعدة الانسانية على الحدود الخميرية التايلندية تتحول الى فوضى فتاكة

صحيفة " لوموند "، ٢١ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٠

بانكوك - صارت عملية المساعدة الانسانية لكمبوديا ، بعد سنة من الشروع فيها ، موضوع اشاعات فاضحة في بانكوك . فقد انقلبت هذه المساعدة على الحدود الخميرية التايلندية الى فوضى فتاكة تؤججها السوق السوداء والتبذير . وقد ألقى مكتب التحقيقات الفدرالي (F.B.I.) أخيرا في واشنطون القبض على موظف أمريكي في الوكالة الدولية للمساعدة والتنمية ، وهو يستلم رشوة . وذلك مما يلقي الضوء على عمليات التلاعب والفساد التي تتعلق في أكثر الأحيان بالمساعدة الدولية . وقد اتهم السيد جورج وارنر بأنه ابتز نحو ٠٠٠ ١٣٤ دولار من الشركات المحلية ، وخاصة الشركة السويسرية " سويسيند و " (Suisindo) التي فضحت أمره وأخبرت به ، مهددا اياها بابرام عقود مع مزودين آخرين ان لم تدفع اليه عمولة سرا . فقبلت شركة سويسيند و هذه الصفقة .

وكان السيد وارنر ، وهو موظف في هيئة المساعدة الامريكية ، قد عيّن في السنة الماضية في مكتب برنامج الأغذية العالمي في بانكوك ، لمراقبة استخدام الأموال التي يخصصها الكونغرس الأمريكي لهذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة . ويستخدم برنامج الأغذية العالمي قسطا هاما من هذه " المساعدة المقيدة " لشراء تموين وبضائع تسلم لمنظمات دينية أمريكية خاصة ، تعمل على طول الحدود . وتعمل هذه الوكالات بالتعاون المتين مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وسفارة الولايات المتحدة في بانكوك ، وقيادة القوات التايلندية . ويقال ان السيد وارنر ، وسيط الولايات المتحدة لدى برنامج الأغذية العالمي ووسيط البرنامج لدى الشركات التجارية الخاصة ، اشترى بنحو خمسة ملايين من الدولارات كمية من بذور الرز (نحو ٠٠٠ ٢٠ طن) مخصصة لتشجيع الزراعة الكمبودية . وهذه الحالة تدل الى حد بعيد على مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه على المنظمات الدولية الحكومات التي تمولها وكذلك المجموعات والشركات التي تتزود منها بالبضائع . فشركة سويسيند و مثلا تقوم منذ سنة بدور الوسيط المفضل بين منظمات الأمم المتحدة والأوساط التايلندية الحكومية والخاصة لشراء وتقديم الأغذية والبضائع المخصصة للكمبوديين .

تأخر خطير

ان قضية وارنر تستثير فضيحة أخرى في مجال المعونة قد تنفجر ، اتهمت فيها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (شقيقة برنامج الأغذية العالمي) ، أو بعض موظفيها على الأقل . ففي الحالتين تجرى التحقيقات ، ويمكن أن تسفر عن فضائح جديدة وحتى عن القاء القبض على موظفين . ففي شهر حزيران /يونيه الأخير أعلنت حكومة تايلند عن عزمها على المشاركة في عمليات انقاذ

الشعب الكمبودى ، وقررت في الوقت نفسه أن يكون لها نصيب الأسد وتقوم مقام الشركات الخاصة في صفقات بيع بذور الرز للمنظمات الدولية . واذاك فرضت على الفاو صفقات لا تطاق ، كلفت المنظمة أكثر من مليونين من الدولارات ، وتسببت في تأخر كبير في تسليم ٠٠٠ ١٥ طن من البذور الاضافية لكمبوديا .

والى ذلك الوقت كان برنامج الأغذية العالمي اشترى ٠٠٠ ٢٣ طن من البذور بسعر يتراوح بين ٢٢٥ و ٢٤٠ دولارا للطن ، بينما قيمة الطن محليا تتراوح بين ١٥٠ و ١٧٥ دولارا ، أى أن الوسطاء المختلفين يقتسمون فائدة تتراوح بين ٦٥ و ٧٥ دولارا في الطن؛ أى في هذه الصفقة وحدها ما بين ٠٠٠ ٥٠٠ ١ و ٠٠٠ ٧٠٠ ١ دولار .

ولم تكن الحكومة تنال من هذه الصفقات الا مبلغا ضئيلا قدره ٣ في المائة . وقد أوضح السيد بنهارن وزير الزراعة أخيرا في تصريح للصحافة المحلية قائلا : "كان هناك مال كثير للاقتسام؛ فلم تقنع الحكومة بثلاثة في المائة في حين أنها يمكن أن تربح ١٠٠ دولار في كل طن ؟" . وقد تقرر ، بايعاز من الحكومة ، أن تقوم الفاو بمشترياتها من البضائع ومناولتها في المستقبل عن طريق وكالة حكومية . ومن المؤسف أنه ظهر فيما بعد أن هذه البيروقراطية لم تكن تملك الوسائل التي يملكها القطاع الخاص لانجاز العملية كلها في الموعد الضروري .

"سرقة محضة صريحة"

يكفي لاختصار عملية معقدة (استخدمت فيها الوثائق المزورة ، والتزييفات ، والضغوط من القطاع الخاص ، والتضليل من بيروقراطية الطرفين) أن نذكر أن الفاو قبلت في الختام أن تدفع رسوما وعلاوة وجمالة لم تكن مفروضة من قبل ، بحيث ارتفع سعر الطن من البذور الى ٣٧٠ دولارا . وبالاضافة الى ذلك لم تأذن الحكومة بالتصدير الا بعد دفع مبلغ متأخر قدره ٠٠٠ ٧٥٠ دولار على الجمعيات السابقة ، ومبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار كرسوم وتكاليف مناولة لـ ٠٠٠ ١٥ طن اشتريت حديثا ، أخيرا ؛ ويقال ان الفاو دفعت بعد اعتراض فاتورة تمثل ، بالنسبة الى السعر الأقصى الذى دفعه برنامج الأغذية العالمي في نيسان/ابريل ، زيادة قدرها مليونان من الدولارات تقريبا . وعلّق موظف دولي كبير على ذلك قائلا : "انها سرقة محضة صريحة" . ويضاف الى ذلك مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار دفعت الى أربعة مراكب بحرية اضطرت الى الانتظار مدة شهرين تقريبا في ميناء بانكوك حتى تنتهي المساومات . وفي الختام لم يزد ما تم شراؤه هنا عن ٠٠٠ ٧ طن وصلت الى كمبوديا بعد الموعد الذى توقعته الفاو .

لقد برأ وزير الزراعة نفسه وان كان ، على العكس ، لم ينكر ما قيل من وقوع رشوة . على أنه لم يوضح وترك الأمر في غموض . ومهما كان فان التايلنديين ، اذا كانوا قد حاولوا أن يستفيدوا بأقصى ما يمكن من احتكارهم شبه التام لعملية المساعدة ، وذلك أمر لا يستغربه أى شخص هنا ، فهل كان ذلك يقتضى من الفاو أن تقبل عملية يعتبرها بعض موظفي الأمم المتحدة "ابتزازا للأموال"؟

ويقول أحد المصادر المتصلة بالمنظمة أن الأمور قد انتهت الى مأزق ، وأنه قلت البذور في المنطقة ، وأن الأسعار خارج تايلند أعلى ، وأن اقتناء البذور أصبح أمرا ملحا . على أن برنامج الأغذية العالمي عمد أخيرا ، بسبب تعرضه للضغوط ذاتها ، الى شراء ٢٦ ٠٠٠ طن من الارز من بورما ومن الهند .

ولم يعد هنالك من شك اليوم في أن هاتين الصفقتين يسّرتا ملء جيوب كثير من الناس : من موظفين ووسطاء تايلنديين وأجانب . والدليل على ذلك القاء القبض على السيد وارنر . وصرح لنا موظف كبير بالأمم المتحدة قائلا : " ان ما نراه ليس سوى قمة جبل الجليد . وقد تطفو على السطح في المدة القريبة فضائح أخرى " . وعلى عكس ذلك انتهت العملية بكارثة للكمبوديين ولمقدمي المساعدة معا .

واذا كان هؤلاء يتشددون ، ولهم الحق في ذلك ، فيما يتعلق بمراقبة المساعدة المقدمة للنظام الموالي لفييت نام فانهم يبدون ، لأسباب سياسية واضحة ، تسامحا كبيرا أمام الابتزازات التي يتعرضون لها هنا . وفي ذلك تشجيع لمن لا ذمة لهم على استغلال بؤس البعض وكرم البعض الآخر ، والقضاء بالتالي على ذات المبادئ والدوافع التي تحمل على المساعدة الدولية . وعلاوة على ذلك فان هذه الفضائح لا تعد شيئا بالنسبة لما يقع على الحدود التي انقلبت الى سوق سوداء مترامية الأطراف . ويقدر أن آلاف التجار الكمبوديين والتايلنديين الذين يلتقون على الحدود والذين يحظون بكل أنواع الحماية الضرورية يبيعون ويشترون في كل يوم بما يزيد على مليون من الدولارات .

ان البضائع والأشياء الذهبية والرشاوى تسيل سيلا . وكل الناس ، من تجار ومدنيين وعسكريين ، ينتفع من ذلك نفعا كبيرا ؛ كل الناس باستثناء الموظفين الدوليين التابعين لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمكلفين بتوزيع المساعدة في قطاع تحول الى سوق تتزايد فيها أعمال النهب ويقل الأمن ويعم التهديد . ومن المستحيل عليهم اليوم أن يذكروا عدد الناس الذين لا يزالون في حاجة ماسة الى المساعدة ، وما هي كمية المساعدة الموزعة التي تصل حقا الى من يستحقونها ، وما هي الكمية الكبيرة حسب المفروض التي تباع بعد ذلك في السوق السوداء . ان عملية المساعدة هذه محدودة ، ولكن يجب مع ذلك مواصلتها لأسباب سياسية من جهة وخوفا ، من جهة أخرى ، من ظهور كارثة غذائية وشيكة من جديد في كمبوديا .

ر - ب . برنجنو